الخليج الدولية للخدمات

التقرير السنوي ٢٠١٧

العنوان البريدي: ص ب ٣٢١٢ الدوحة، قطر
هاتف: ٢٠٨٨ ٤٠١٣ ٩٧٤+
فاكس: ٩٧٥٠ ٤٠١٣ ٩٧٤+
الموقع الإلكتروني: www.gis.com.qa
البريد الإكتروني: gis@qp.com.qa

الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق
Gulf International Services QSC

المحتويات

٨ نبذة عن الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق.
١٤ أعضاء مجلس الإدارة
١٨ كلمة رئيس مجلس الإدارة
٢٢ تقرير مجلس الإدارة
٢٨ كلمة العضو المنتدب
٣٢ تقرير مدقق الحسابات المستقل
٤٤ بيان المركز المالي الموحد
٤٦ بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحد
٤٨ بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٤٩ بيان التدفقات النقدية الموحد

صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

نبذة عن الخليج الدولية للخدمات ش.م. ع.ق

نبذة عن شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق

تأسست شركة الخليج الدولية للخدمات كشركة مساهمة قطرية، في ١٢ فبراير من عام ٢٠٠٨ بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم (٤٢) لعام ٢٠٠٨ ووفقاً لنظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢. ويبلغ رأس المال المصرح به ملياري ريال قطري، فيما يبلغ رأس المال المُصدر ١٨٥,٨ مليون سهم عادي وسهم واحد (١) خاص.

عنوان الشركة المسجل هو ص.ب ٣٢١٢، الدوحة، قطر . ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات متميزة، وهي خدمات التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التموين.

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للبترول كل الخدمات الإدارية والتنفيذية للشركة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات، فيما تُدار عمليات الشركات التابعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارة الشركات المعنية والإدارة العليا لكل منها.

الحفر

شركة الخليج العالمية للحفر

تأسست الخليج العالمية للحفر عام ٢٠٠٤، حيث كانت مشروعاً مشتركاً بين قطر للبترول (٦٠٪) وشركة الحفر اليابانية (٤٠٪). وبموجب اتفاقية المشروع المشترك المبرمة بينهما، حازت قطر للبترول على نسبة إضافية من حصة شركة الحفر اليابانية لتصبح حصتها في الخليج العالمية للحفر ٦٩,٩٩٪، ثم حولت قطر للبترول كامل حصتها في الخليج العالمية للحفر إلى الخليج الدولية للخدمات. واعتباراً من ١ مايو ٢٠١٤، اعتمدت شركة الخليج الدولية للخدمات خياراً في اتفاقية المشروع المشترك للحصول على النسبة البالغ قدرها ٣٠٪ والمتبقية في شركة الخليج العالمية للحفر، وبذلك أصبحت الخليج العالمية للحفر إحدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل لشركة الخليج الدولية للخدمات. ويبلغ رأس المال المصرح به والمُصدر للشركة ٧٣٩,٧ مليون ريال قطري.

يقع المقر الرئيسي للخليج العالمية للحفر في الطابق التاسع من برج النخيل (ب) بمنطقة الخليج الغربي، وعنوانها البريدي هو: ص.ب ٩٠٧٢، الدوحة، قطر. ويعمل لدى الشركة ١,٦٠١ موظف يتوزعون بين المقر الرئيسي (١٢٠) ومواقع الحفر البرية (٦٠٠) والبحرية (٨٨١)، وذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

تمتلك حالياً الخليج العالمية للحفر ١٧ جهاز حفر (٩ أجهزة بحرية و٨ أجهزة برية) تُستعمل في عمليات حفر آبار النفط والغاز الطبيعي، كما تمتلك أيضاً بارجة سكنية واحدة ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع.

وباعتبارها شركة الحفر القطرية الوحيدة، ترتبط الخليج العالمية للحفر بعلاقات وثيقة مع قطر للبترول، ويعود ذلك جزئياً إلى الحصة غير المباشرة التي تملكها قطر للبترول في الشركة وتشغيل ١٢ جهاز حفر لديها.

أجهزة الحفر البحرية

تمتلك الخليج العالمية للحفر ٩ أجهزة حفر بحرية، ٣ منها أجهزة تقليدية وتندرج الستة أجهزة الأخرى ضمن أجهزة الحفر المتقدمة ذات المواصفات الحديثة.

وقد خضعت أجهزة الحفر التقليدية، الدوحة والوجبة ومشيرب، وهي أجهزة مُصنفة ومتعاقد عليها للعمل خلال عام ٢٠١٧، إلى عمليات واسعة على مدار الخمسة أعوام الماضية لترقيتها وتجديدها وزيادة عمرها التشغيلي. أما جهاز الحفر التقليدي الرابع، ألا وهو الريان، فقد تم إيقاف تشغيله عام ٢٠١٦ وتم بيعه في ٢٠١٧ لانخفاض مستوى الطلب عليه.

وتندرج أجهزة الحفر المتقدمة ذات المواصفات الحديثة، وهي الخور والزبارة والجسرة ولسحاط ودخان وحالول، ضمن الأجهزة الجديدة نسبياً، إذ تم بناؤها خلال الأعوام العشرة الماضية. وقد تم تصميم هذه الأجهزة بصورة خاصة للعمليات في قطر.

ويقدر أقصى عمق يمكن أن تصل إليه أجهزة الحفر التقليدية الثلاث التي تمتلكها الشركة والمتعاقد عليها حالياً ٦٠٠٠ متر، فيما تستطيع أجهزتها المتقدمة ذات المواصفات الحديثة أن تصل إلى عمق ٩٠٠٠ متر.

أجهزة الحفر البرية

تمتلك الخليج العالمية للحفر ٨ أجهزة حفر برية، منها ٥ أجهزة حفر والثلاثة الأخرى أجهزة حفر إصلاحية. وتعمل كل أجهزة الحفر البرية، التي يتراوح أقصى عمق حفر لها ما بين ٣٠٠٠ متر إلى ٩٠٠٠ متر، لدى قطر للبترول بصورة حصرية. واثنين من هذه الأجهزة قد طلبتهما شركتي أوكسي وشل لعملياتهما في راس لفان، حيث تبلغ مدة العقد مع شل ٦٠٠ يوم، أما أوكسي فكان تعاقدها لفترة قصيرة. وبعد اكتمال أعمال الشركتين، سيعاود الجهازين العمل لدى قطر للبترول.

البارجات السكنية والمنصات البحرية ذات الرفع الذاتي

تمتلك الخليج العالمية للحفر بارجة سكنية يطلق عليها «زكريت»، ومنصتين بحريتين ذاتيتي الرفع يطلق عليهما «الرميلة» و«السافلية».

وقد تم التعاقد على البارجة السكنية «زكريت» للعمل لدى قطر للبترول لمدة خمسة أعوام، فيما تعمل حالياً المنصة البحرية ذات الرفع الذاتي «السافلية» بعقد قصير الأجل لدى شركة قطر لتطوير البترول المحدودة. أما «الرميلة» فهي تخضع حالياً لعملية إصلاح في حوض «ناقلات كيبل للأعمال البحريّة»، ومن المتوقع أن تنتهي عمليات الإصلاح خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨.

التأمين وإعادة التأمين

شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين

تأسست شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين عام ٢٠٠٣، وهي حالياً مملوكة بالكامل للخليج الدولية للخدمات. ويبلغ رأس مال الشركة المصرح به ٥٠٠ مليون ريال قطري، فيما يبلغ حالياً رأس المال المدفوع ٢١٨,٦ مليون ريال قطري.

يقع المكتب الرئيسي المسجل للشركة في مبنى المها، منطقة بن عمران، وعنوانها البريدي هو: ص.ب. ٢٤٥٦٣ - الدوحة، قطر. ويعمل لديها ٨٤ موظفاً جميعهم في المقر الرئيسي المذكور.

الأنشطة

قبل تحويل أسهم قطر للبترول في الكوت إلى الخليج الدولية للخدمات، كانت الكوت شركة التأمين الخاصة بقطر للبترول، فالشركة أنشئت بغرض

أساسي، ألا وهو تقديم خدمات التأمين وإعادة التأمين وإدارة المخاطر لقطر للبترول وشركاتها التابعة. وظلت شركة الكوت، باعتبارها إحدى الشركات التي تتبع قطر للبترول بصورة غير مباشرة، تقدم خدمات التأمين وإعادة التأمين إلى مجموعة قطر للبترول حتى منتصف عام ٢٠١٥.

وتغطي خدمات التأمين وإعادة التأمين التي تقدمها الشركة قطاعات الإنشاءات والعمليات والأنشطة البحرية والقطاع الطبي.
منذ يونيو ٢٠١٥، وبعد صدور منشور قطر للبترول بإنهاء دور «الكوت» كشركة تأمين خاصة بها، شكلت الشركة عدة لجان مختلفة للنظر في تحويلها من شركة تأمين خاصة بقطر للبترول إلى شركة تأمين تجارية.

وبناءً على المعلومات والوثائق والإيضاحات التي قدمتها لجان التحويل بشأن أعمال «الكوت» منحت وكالة «ستاندارد آند بورز» العالمية للتصنيف الائتماني شركة الكوت تصنيفاً ائتمانياً من الفئة (-A) مع توقعات باستمرار التصنيف، الأمر الذي منح الشركة القدرة على الاستمرار في إقامة علاقات عمل مع شركات الطاقة التي تشكل محور الاهتمام الرئيسي لها. وقد بدأت «الكوت» بالفعل في تدعيم قدراتها التأمينية وتعديل هيكلها لمواكبة المرحلة الجديدة.

وتمكنت «الكوت» من الاحتفاظ بمعظم تأميناتها السابقة في قطاع الطاقة، ولكن بنسبة أقل حتى تفسح المجال أمام شركات التأمين المحلية الأخرى. وتهدف الشركة إلى الاستحواذ على حصة من السوق التجارية، وتحشد في ذات الوقت قدراتها لخوض غمار المنافسة في مناقصات تأمينية مستقبلاً.

خدمات النقل بالهليكوبتر

شركة هليكوبتر الخليج

تأسست الشركة عام ١٩٧٠ تحت اسم هليكوبتر الخليج المحدودة كشركة تابعة للخطوط الجوية البريطانية، وفيما بعد استحوذت طيران الخليج على هليكوبتر الخليج المحدودة ثم باعتها إلى قطر للبترول عام ١٩٩٨. وقد حولت قطر للبترول كامل حصتها في الشركة إلى الخليج الدولية للخدمات عام ٢٠٠٨. وتمتلك هليكوبتر الخليج شركتين تابعتين، هما شركة المها للطيران، حيث تمتلك حصة تبلغ ٩٢٪ وتتحكم في الحصة المتبقية من الشركة، أما الشركة التابعة الأخرى فهي شركة «ريدستار هافيسيليك هزمتليري»، حيث تمتلك هليكوبتر الخليج ٤٩٪ من أسهمها وتتحكم في الحصة المتبقية. كما تمتلك الشركة حصة تبلغ ٣٦٪ من مشروع مشترك في الهند، ألا وهو شركة «يونايتد هليتشارترز برايفيت ليمتد»، ولديها استثمار بنسبة ٤٩٪ في مشروع مشترك آخر في مالطة، ألا وهو شركة جلف ميدترينيان لخدمات الطيران. ويبلغ رأس المال المصرح به والمصدر للشركة ٦٦ مليون ريال قطري.

يقع المقر الرئيسي المسجل لهليكوبتر الخليج في شارع راس أبو عبود، وعنوانها البريدي هو: ص.ب ٨١١ الدوحة، قطر. ويعمل لدى الشركة في الدوحة ٣٩٩ موظفاً ينقسمون إلى موظفي عمليات ومهندسين وموظفين إداريين.

التراخيص

منحت الهيئة العامة للطيران المدني في قطر الشركة شهادة مشغّل رحلات جوية واعتماد بوصفها جهة متخصصة في الصيانة وإدارة ديمومة صلاحية الطائرات. وتعترف إدارة الطيران الفيدرالية الأمريكية بهليكوبتر الخليج بوصفها مركز متخصص في عمليات الإصلاح، وهي أيضاً معتمدة من قِبل الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران والهيئة العامة للطيران المدني في قطر بوصفها جهة متخصصة في أعمال الصيانة. ومن خلال شركتها التابعة في ليبيا (شركة المها للطيران)، تم تسجيل هليكوبتر الخليج لدى مصلحة الطيران المدني الليبية، فيما حصلت أيضاً على اعتماد بوصفها جهة متخصصة في

أعمال الصيانة. وفي قطر، تعتبر هليكوبتر الخليج المقدم الوحيد لخدمات النقل بطائرات الهليكوبتر. كما تم اعتماد الشركة من قبل الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران بوصفها جهة متخصصة في أعمال الصيانة والتدريب (EASA Part147)، واعتُمدت أيضاً من نفس الوكالة بوصفها جهة تقدم التدريب باستخدام أجهزة التدريب على الطيران بالمحاكاة. كما حصلت الشركة مؤخراً على اعتماد من قبل الهيئة العامة للطيران المدني العماني بوصفها جهة متخصصة في أعمال الصيانة.

الأنشطة

تتمثل أنشطة التشغيل الرئيسية للشركة في مجموعة متنوعة من خدمات النقل بطائرات الهليكوبتر، بما فيها خدمات النقل لأغراض التنقيب، ورفع الأحمال لمسافات قصيرة وبعيدة، والمسح الزلزالي، ونقل كبار الشخصيات، ومتطلبات العقود الخاصة قصيرة الأجل. ويأتي باقي الإيرادات من أعمال ثانوية تشمل القيم الإيجارية من عقارات سكنية، كذلك التدريب بواسطة المحاكيات وبيع قطع الغيار وصيانة طائرات الغير ومكوناتها.

الأسطول

تدير حالياً شركة هليكوبتر الخليج ٤٨ طائرة هليكوبتر، منها ٢٣ طائرة هليكوبتر بمحركين من طراز Agusta-Westland 139 و189 Agusta-Westland، يمكنها نقل عدد من الركاب يتراوح بين ١٢ و١٥ راكباً، و٢٠ طائرة هليكوبتر بمحركين من طراز Bell 212 و412 Bell تبلغ سعتها ١٣ شخصاً، وثلاث طائرات هليكوبتر من طراز Bell 206 تبلغ سعتها ٦ أشخاص، وطائرتين هليكوبتر من طراز Sikorsky S-92 بمواصفات خاصة لكبار الشخصيات. وتمتلك شركتها التابعة في تركيا، ريدستار للطيران، طائرتين من طراز Learjet 45.

خدمات التموين

شركة أمواج لخدمات التموين

تأسست أمواج لخدمات التموين عام ٢٠٠٦ كشركة مملوكة بالكامل لقطر للبترول برأسمال مصرح به يبلغ ٤٠٠ مليون ريال قطري، ويبلغ رأسمالها المدفوع ١٠٠ مليون ريال قطري. وقد تم الاستحواذ عليها لاحقاً من قبل الخليج الدولية للخدمات في ١ يونيو، ٢٠١٢.
وعنوان المقر الرئيسي المسجل للشركة هو ص.ب ٢٣٩٠٤، الدوحة، قطر. ويعمل لدى الشركة عدد من الموظفين يبلغ ٦٩٧٦ موظفاً موزعين على عدة مواقع في قطر.

العمليات والخدمات

من منطلق هدفها الأساسي وهو تقديم خدمات التموين، فقد نوعت أمواج من خدماتها لتشمل التنظيف ومكافحة الحشرات والإمداد بالقوى العاملة وإدارة المرافق والمخيمات، كذلك خدمات التموين للأفراد وكبار الشخصيات. ومن خلال نطاق خدماتها المتنوعة، فإن أمواج توفر لعملائها «حلاً متكاملاً». وتأتي الصحة والسلامة والبيئة في صدارة أولويات الشركة التي تطبق في عملياتها أنظمة فعالة لإدارة الجودة. وقد حصلت جميع عملياتها لخدمات التموين مجدداً على شهادة ISO 2200:2005.

إن مجال المواصفة المعنية بنظام الصحة المهنية وإدارة السلامة 18001:2007 لا يغطي عمليات التموين فقط، بل يمتد أيضاً ليشمل كل مهام إدارة المرافق المناطة إلى الشركة. وقد حصلت الشركة على شهادة ISO 14001:2004 للنظام إدارة البيئة التي تشمل جميع عمليات الشركة.

أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

السيد/ سليمان حيدر الحيدر

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ إبراهيم أحمد المناعي

العضو الملتدب

السيد/ سعد راشد المهندي

عضو

الشيخ جاسم بن عبدالله آل ثاني

عضو

السيد/ محمد عبدالله المناعي

عضو

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

مقدمة

يُسعدني كثيراً أن أرحب بكم في الاجتماع السنوي العاشر للجمعية العامة لشركة الخليج الدولية للخدمات، وهي أكبر مجموعة شركات خدمية في دولة قطر. وأود بالأصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أشكركم جميعاً على دعمكم الذي لم ينقطع يوماً على مدار السنوات الماضية.

كان عام ٢٠١٧ بالنسبة للشركة عاماً حافلاً بالتحديات، فالتراجع الذي شهدته أسعار النفط عام ٢٠١٦ قد أثر على جميع قطاعات الأعمال التابعة للمجموعة، مما دفع عملاء المجموعة إلى مواصلة جهودهم نحو تقليص التكاليف من خلال خفض أسعار التشغيل وإعادة تقييم متطلبات العمل. كما أن الارتفاع التدريجي في تكاليف الاقتراض قد فرض هو الآخر المزيد من الضغوط على أداء المجموعة.

وبرغم هذه التحديات إلا أن المجموعة قد استطاعت أن تواصل أعمالها وتحقق أداءً متواضعاً لهذا العام، حيث نجح قطاع الحفر في إعادة تشغيل معظم أجهزة الحفر التي توقف تشغيل بعضها لفترة طويلة. وحافظ قطاع خدمات الطيران على أداءه مع استقرار معدلات تشغيل الهليكوبتر. وفيما يتعلق بشريحة التأمينات لشركات النفط والغاز، فيجري حالياً بناء قدرات بهدف إبرام المزيد من عقود التأمين. ومن ناحية أخرى، فقد واجه قطاع خدمات التموين عاماً مليئاً بالتحديات، خاصة أن معظم العملاء قد لجأوا إلى البدائل الأقل تكلفة وتوقفوا عن تقديم الخدمات ذات القيمة المضافة. ودعم أداء المجموعة أيضاً لهذا العام استمرار العمل ببرامج ترشيد التكاليف وتحسين كفاءة العمليات التي تم إطلاقها أواخر عام ٢٠١٦. ومع ذلك، فلدي تفاؤل بالأداء المستقبلي للمجموعة على الأجلين المتوسط والطويل، خاصة أن هناك عدد من الفرص من المحتمل أن تستفيد منها الشركة في المستقبل القريب. ومنها:

- الطلب على المزيد من عمليات الحفر وخدمات الطيران مع إطلاق قطر للبترول لخطط جديدة تستهدف تطوير حقل الشمال؛
- خدمات الحفر الجديدة التي ستنشأ مع بدء عمليات المشروع المشترك لقطر للبترول المتمثل في «شركة نفط الشمال»؛
- تأهل شركة الكوت واستعدادها حالياً لتقديم خدمات تأمينية على نطاق أوسع؛
- البرنامج الذي تدرسه الحكومة حالياً لتقديم خدمات التأمين الصحي للمواطنين القطريين من خلال شركات تأمين خاصة، الأمر الذي سيمنح شركة الكوت الفرصة للمشاركة وزيادة قدراتها التأمينية.

إضافة إلى ذلك، وكما أشرت في اجتماع الجمعية العامة السنة الماضية، فقد تعاقدنا مع شركة استشارية عالمية نجحت في وضع استراتيجية لتنمية المجموعة وشركاتها التابعة، وهذه الاستراتيجية تركز على تحقيق الاستغلال الأمثل لإمكانيات المجموعة وشركاتها التابعة والاستفادة من أوجه التآزر القائمة ضمن شركاتها والتنويع المدروس لمجالات الأعمال ذات الصلة والتي يمكن أن تستغل فيها الخبرات التي تتمتع بها الشركة.

النتائج المالية

حققت الشركة نتائج مالية جيدة بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي شهدتها هذا العام، وسجلت إيرادات تبلغ ٢,٥ مليار ريال قطري وصافي أرباح بواقع ٨٥ مليون ريال قطري، فيما وصل إجمالي الأصول إلى ١٠,٤ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. علاوة على ذلك، فقد نجحنا في تحقيق تدفقات نقدية من العمليات التشغيلية بلغت ٠,٧ مليار ريال قطري، ما يؤكد مجدداً قدرة المجموعة على تحقيق تدفقات نقدية مستقرة حتى في خضم الظروف التجارية المتقلبة كالتي شهدناها خلال عام ٢٠١٧.

الإنفاق الرأسمالي وتنمية الأعمال

فيما يتعلق ببرامج المجموعة للإنفاق الرأسمالي في المستقبل، فإننا نعتزم استثمار ١,٥ مليار ريال قطري على مدار الأعوام الخمسة القادمة، حيث سيوجه الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات لتحسين الكفاءة وخفض التكاليف التشغيلية حتى تحافظ المجموعة على مركزها التنافسي ضمن الشركات المقدمة للخدمات في المنطقة.

أما بخصوص الإنفاق الرأسمالي على الفرص الجديدة التي ستنشأ عن التنفيذ المُرتقب للاستراتيجية، فسيتم تقييمه وفقاً لظروف كل حالة، وسنحيط مساهمينا الكرام علماً بأية تفاصيل في هذا الشأن من خلال قنوات التواصل المعتادة.

توزيع الأرباح المقترح

حصل مساهمو المجموعة خلال الفترة الممتدة منذ الطرح العام الأولي في شهر فبراير من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٦ على توزيعات نقدية تراكمية بلغت ٢,٦ مليار ريال قطري، أي ما يعادل حوالي ١٤,٢ ريال قطري للسهم الواحد، وبمتوسط معدل توزيع بلغ حوالي ٥٥٪. كما بلغ إجمالي الأسهم الإضافية التي حصل عليها المساهمون ٦٣ مليون سهم من خلال ثلاثة إصدارات للأسهم المجانية.

وبعد الأخذ في الاعتبار متطلبات العمل الحالية والمستقبلية على المستوى التشغيلي والاستثماري والتمويلي، يرى مجلس الإدارة أن توزيع أرباح عن عام ٢٠١٧ سيضيف المزيد من العبء على وضع السيولة لدى المجموعة، وسيخلق العديد من المعوقات للتنمية الاستراتيجية في المستقبل. لذا، فإننا نوصي بعدم توزيع أرباح عن العام الحالي، وأن تستخدم الأموال بدلاً من ذلك للفرص الاستثمارية التي تم تحديدها في استراتيجية النمو، حيث يمكن توظيف الأموال المحتجزة واستثمارها في أنشطة المجموعة، للاستفادة من الطلب المتنامي على المستويين المحلي والدولي. ونود أن نتقدم بالشكر لمساهمينا على دعمهم المستمر لنا خلال هذه الفترة الصعبة، ونتوقع منهم التعاون الكامل لتنفيذ خططنا.

الخاتمة

وختاماً، لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى «حفظه الله ورعاه»، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة، وأخص بالشكر أيضاً أعضاء مجلس إدارة الشركة والإدارات العليا لشركات المجموعة وموظفيها على إخلاصهم وتفانيهم المستمر في العمل.

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

مقدمة

يسرّنا أن نقدم التقرير السنوي العاشر لمجلس الإدارة عن الأداء المالي والتشغيلي لشركة الخليج الدولية للخدمات، وهي أكبر مجموعة شركات خدمية في قطر، ويشمل نطاق أعمالها عدة قطاعات تتراوح ما بين التأمين وإعادة التأمين وعمليات الحفر البرية والبحرية وبوارج السكن البحرية وخدمات النقل بالمروحيات والتموين.

كان عام ٢٠١٧ بالنسبة للشركة عاماً حافلاً بالتحديات نتيجة لبعض الظروف الاقتصادية، فالأثر الناتج عن التراجع الذي شهدته أسعار النفط الخام عام ٢٠١٦ قد امتد إلى هذا العام أيضاً، بل إن معظم الشركات لم تستشعر التداعيات الكبيرة لهذا التراجع إلا في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، فقد نجحت المجموعة في احتواء الآثار الناجمة عن الظروف الحالية وتراجع أسعار النفط، وأن تحد منها إلى أدنى مستوى ممكن.

النتائج المالية

إيرادات المجموعة

حققت المجموعة إيرادات تبلغ ٢,٥ مليار ريال قطري للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، بانخفاض قدره ٠,٥ مليار ريال قطري، أو ما نسبته ١٧% مقارنة بالعام الماضي. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى تراجع إيرادات قطاعي خدمات التموين والتأمين. ومن ناحية أخرى، فقد حافظ قطاعا خدمات الطيران والحفر على نفس المستوى الذي تحقق من الإيرادات العام الماضي إلى حد كبير.

الإيرادات حسب القطاع

خدمات الطيران

سجل القطاع إيرادات بواقع ٥٣٢ مليون ريال قطري، بانخفاض طفيف عن العام الماضي يبلغ ٣ ملايين ريال قطري، أو ما نسبته ٠,٥%. ويعمل القطاع حالياً على زيادة إيراداته من العمليات الخارجية.

التأمين

حقق قطاع التأمين إجمالي إيرادات يبلغ ٣٣٢ مليون ريال قطري، بانخفاض قدره ١١١ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٢٥% مقارنة بالعام الماضي، إذ أن ظروف السوق غير المؤاتية في شريحة التأمينات لشركات النفط والغاز قد أسهمت في هذا التراجع العام للإيرادات. وبرغم ذلك، فإن القطاع يواصل العمل على اكتساب حصة من السوق بعيداً عن شريحة التأمينات لشركات النفط والغاز، الأمر الذي سيسهم في تعزيز إيراداته مستقبلاً، علماً بأن هذه الشريحة ستظل محور التركيز الأساسي للقطاع الذي يسعى دوماً وراء الفرص التي تمكنه من استعادة حصته في هذه السوق.

خدمات التموين

أسهم قطاع خدمات التموين بمبلغ ٤٨٧ مليون ريال قطري ضمن إجمالي إيرادات المجموعة، بانخفاض يبلغ ٣٨٢ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٤٤% مقارنة بالعام الماضي، وذلك جراء إعادة التسعير وإنهاء بعض عقود خدمات التموين المقدمة إلى القطاع الصناعي. ويبذل القطاع جهوداً كبيرة للحفاظ على حصته في السوق من خلال تحسين قدراته التنافسية، إلا أن ذلك قد أثر على هوامش الأداء وقياساته.

الحفر

بلغت إيرادات القطاع ١,٢ مليار ريال قطري دون تغير عن العام الماضي، علماً بأن القطاع يستخدم أصوله بكفاءة في البيئة الاقتصادية الحالية التي مهدت الطريق لزيادة الإيرادات من عملياته البحرية.

صافي أرباح المجموعة

حققت المجموعة صافي أرباح للعام بواقع ٨٥ مليون ريال قطري، بزيادة عن العام الماضي تبلغ ١٨ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٢٧%. ويعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى زيادة الدخل الآخر، حيث أن قطاع الحفر قد سجل العام الماضي بنداً استثنائياً يتعلق بشطب أحد الأصول، وهو ما أسفر عن انخفاض الدخل الآخر في تلك الفترة، أما في عام ٢٠١٧ فلم يسجل القطاع أي بند مماثل.

الأرباح حسب القطاع

خدمات الطيران

بلغت أرباح القطاع ١٤٥ مليون ريال قطري، بانخفاض عن العام الماضي قدره ١٢%. ويعزى هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى التكاليف الناشئة عن زيادة عمليات صيانة الأصول وتسجيل مخصص ديون مشكوك في تحصيلها.

التأمين

حقق القطاع أرباحاً تبلغ ٧١ مليون ريال قطري، بانخفاض عن العام الماضي يقدر بنحو ٤٣ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٣٨%، حيث يعود هذا الانخفاض بصورة أساسية إلى التراجع العام في عقود التأمينات لشركات النفط والغاز. ومن المتوقع أن تزداد أرباح القطاع في المستقبل مع الجهود التي تبذل حالياً لاستكشاف الفرص التي تمكنه من استعادة مركزه في شريحة التأمينات لشركات النفط والغاز.

خدمات التموين

سجل القطاع أرباحاً تبلغ ١٧ مليون ريال قطري، بانخفاض قدره ٧١ مليون ريال قطري، أو ما نسبته ٨١% نتيجة انخفاض الإيرادات برغم الوفورات الكبيرة في التكاليف التشغيلية.

الحفر

تحسنت نتائج قطاع الحفر عن العام الماضي، وانخفضت خسائره كثيراً ليغلق على خسارة تقدر بنحو ١٠٢ مليون ريال قطري. أولاً، فقد انخفضت تكاليف التشغيل انخفاضاً كبيراً بفضل البرامج المستمرة لترشيد التكاليف وتحسين كفاءة العمليات. ثانياً، ارتفع الدخل الآخر، حيث أن قطاع الح سجل العام الماضي بنداً استثنائياً يتعلق بشطب أحد الأصول، وهو ما أسفر عن انخفاض الدخل الآخر في تلك الفترة، أما في عام ٢٠١٧ فلم يسجل القطاع أي بند مماثل.

وضع الاستراتيجية والمبادرات الأخرى

استعانت المجموعة بإحدى الشركات الاستشارية العالمية لوضع استراتيجية لتنمية أعمالها، وقد اقترح الاستشاري بالفعل استراتيجية حدد فيها عدداً من المبادرات التي تتضمن استغلال الإمكانات الكاملة لشركات المجموعة واستكشاف أوجه التآزر بينها. وقد وضعنا خططاً محددة لكل شركة من الشركات التابعة على حدة، وهي حالياً في مرحلة التنفيذ الذي سيستغرق خمسة أعوام. إضافة إلى ذلك، فقد تم تحديد عدد من الفرص الاستثمارية الاستراتيجية الجديدة، خاصة في قطاعي الحفر وخدمات الطيران اللذان يشكلان محور التركيز الرئيسي لنمونا المستقبلي.

ويعتزم قطاع الحفر التركيز بصورة أكبر على زيادة الأسواق، حيث من المتوقع أن تنمو السوق بعد القرار الذي اتخذته قطر للبترول بإلغاء الحظر على أنشطة الحفر وظهور بوادر لأنشطة حفر محتملة مع المشروع الجديد لقطر للبترول المتمثل في «شركة نفط الشمال».

كما سيواصل قطاع خدمات الطيران تركيزه في الحفاظ على حصته السوقية الحالية على الصعيدين المحلي والإقليمي. وستنصب الجهود المعنية بالتوسع والنمو على الدخول إلى أسواق جديدة في قارتي آسيا وأفريقيا، حيث يمكننا الاستفادة من علاقاتنا القوية الحالية مع شركاؤنا الدوليين من شركات النفط الدولية بما يعزز تواجدنا على الساحة الدولية كمقدم خدمات عالمي.

وسيركز أيضاً قطاع التأمين على زيادة الأسواق بما يحقق له النمو محلياً وإقليمياً. وستكون المساهمة الرئيسية في الاستراتيجية الشاملة هي استعادة الحصة في سوق النفط والغاز المحلية من خلال ترسيخ مركزنا كرواد في توفير برامج التأمين الصحي والخدمات ذات الصلة. كما سيواصل القطاع جهوده لاستكشاف الفرص الجديدة داخل قطر وخارجها، لاسيما بعد أن أصبحت الكوت تعمل في السوق مثلها في ذلك مثل أي شركة تأمين تجارية أخرى.

إضافة إلى ذلك، سيركز قطاع خدمات التموين على تنمية محفظته الحالية، حيث أن السوق قد شهدت مؤخراً الكثير من التحديات بسبب اشتداد المنافسة. وتتمثل العوامل الرئيسية لنمو القطاع بصورة أساسية في بذل الجهود لزيادة الحصة من السوق المحلية ومواصلة الجهود المعنية بزيادة الكفاءة من حيث التكاليف بما يدعم أدائنا المالي. كما أن الشركة تخطط أيضاً للتعاون مع مؤسسات أعمال محلية لتحقيق التآزر.

علاوة على ذلك، تعتزم شركة الخليج الدولية للخدمات تقييم فرص أخرى تتوافق استراتيجياً مع محفظتها الحالية، وستستثمر بشكل مدروس استناداً إلى الأسس الموضوعية لتلك الفرص.

توزيع الأرباح المقترح

حصل مساهمو المجموعة خلال الفترة الممتدة منذ الطرح العام الأولي في شهر فبراير من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٦ على توزيعات نقدية تراكمية بلغت ٢,٦ مليار ريال قطري، أي ما يعادل حوالي ١٤,٢ ريال قطري للسهم الواحد، وبمتوسط معدل توزيع بلغ حوالي ٥٥%. كما بلغ إجمالي الأسهم الإضافية التي حصل عليها المساهمون ٦٣ مليون سهم من خلال ثلاثة إصدارات للأسهم المجانية.

وبعد الأخذ في الاعتبار متطلبات العمل الحالية والمستقبلية على المستوى التشغيلي والاستثماري والتمويلي، يعتقد مجلس الإدارة أن سداد أرباح في عام ٢٠١٧ سيضيف المزيد من العبء على وضع السيولة لدى المجموعة، وسيخلق العديد من المعوقات للتنمية الاستراتيجية في المستقبل. لذا، فإن مجلس الإدارة يوصي بعدم توزيع أرباح عن عام ٢٠١٧، وستستخدم الأموال بدلاً من ذلك للفرص الاستثمارية التي تم تحديدها في استراتيجية النمو، حيث يمكن توظيف الأموال المحتجزة واستثمارها في أنشطة المجموعة، للاستفادة من الطلب المتنامي على المستويين المحلي والدولي. ونود أن نتقدم بالشكر لمساهمينا على دعمهم المستمر لنا خلال هذه الفترة الصعبة، ونتوقع دعمهم الكامل لتنفيذ خططنا.

الخاتمة

يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والامتنان إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى «حفظه الله ورعاه»، لرؤيته الحكيمة وتوجيهاته السديدة وقيادته الرشيدة. ونتقدم بالشكر أيضاً إلى الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس إدارة الشركة، لرؤيته المستنيرة وقيادته الواعية، والشكر موصول أيضاً إلى فريق الإدارة العليا ولموظفينا في شركات المجموعة لجهودهم المخلصة في العمل وتفانيهم المستمر.

السيد/ ابراهيم أحمد المناعي

العضو المنتدب

كلمة العضو المنتدب

يَسُرُّني أن أقدم لمساهمينا الكرام هذه الكلمة الموجزة حول أداء الشركة وأبرز التطورات والتحديات التي واجهتها خلال عام ٢٠١٧.

كان عام ٢٠١٧ بالنسبة للمجموعة عاماً حافلاً بالتحديات، فالأثر الذي خلفه التراجع الذي بدأت تشهده أسعار النفط الخام عام ٢٠١٦ وارتفاع تكاليف التمويل قد خلقا بيئة عمل صعبة وغير مؤاتية لشركات المجموعة. وبرغم ذلك، استطاعت المجموعة أن تحقق صافي أرباح يبلغ ٨٥ مليون ريال قطري وتدفقات نقدية بواقع ٠,٧ مليار ريال قطري. وبلغ إجمالي الأصول ١٠,٤ مليار ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

إن أداء المجموعة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء عملائها الرئيسيين في قطاع النفط والغاز وبالمخاطر التي يتعرض لها هذا القطاع، فالضغط الذي تواجهه أسعار التشغيل اليومية في قطاع الحفر ليس إلا نتيجة مباشرة لتخمة المعروض من النفط عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، فإن المنافسة الشرسة في السوق المحلية والتي أفرزتها الظروف الاقتصادية غير المستقرة، – ومعظمها في قطاعي خدمات التموين والتأمين – قد خلقت بيئة صعبة للغاية. ولم تكن هناك أية آثار مباشرة للخصار سوى تعليق العمل بأحد عقود خدمات الطيران لتطبيق شرط «القوة القاهرة» في بلد من البلدان التي فرضت الحصار. أما باقي قطاعات المجموعة فلم تعاني من أي أثر يذكر.

وكما جاء في كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة، فقد عمل المكتب الرئيسي للمجموعة بدأب على ضمان تنفيذ الاستراتيجيات المحددة بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب وبطريقة مجدية. كما يدرس حالياً المكتب بناء قدرات تنظيمية إضافية لضمان التنفيذ السلس للاستراتيجيات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجموعة تواصل جهودها التي بدأت أواخر عام ٢٠١٦ لترشيد التكاليف وتحسين كفاءة العمليات، ولا شك أن الاستراتيجيات التي تم اختيارها ستدعم الشركة في تحقيق أداء تشغيلي ومالي أفضل وتعزيز مركزها المالي وتحقيق تدفقات نقدية منتظمة ومستقرة.

الخاتمة

ختاماً، أتقدم بالشكر والامتنان إلى مجلس إدارة شركة الخليج الدولية للخدمات بقيادة الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الإدارة، وإلى فريق الإدارة العليا وموظفي شركات المجموعة على إخلاصهم وتفانيهم المستمر في العمل.

إبراهيم أحمد المناعي
العضو المنتدب

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة / المساهمين المحترمين
شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ق)
الدوحة – قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لشركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ق) («الشركة») وشركاتها التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكلاً من بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد و بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفسيرية أخرى.

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة «مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة» في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» ووفقاً لقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، بحسب تقديرنا المهني، هي الأمور الأكثر أهمية في تدقيقنا لهذه البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تناولنا تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

أمور التدقيق الرئيسية

لدى المجموعة شهرة بقيمة ٣٠٣،٥٦ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ناتجة من عملية إستحواذ سابقة (إيضاح رقم ٥). إن هنالك خطر محتمل من وجود تدني في القيمة الدفترية لهذه الشهرة، علماً بأن تقديرات الإدارة تتطلب إستخدام بعض الإفتراضات لتحديد المبلغ القابل للإسترداد. وتشمل التقديرات الرئيسية تحديد الوحدات المولدة للنقد، ومعدلات النمو في توقعات التدفقات النقدية المستقبلية سواءاً على المدى القصير والطويل، ومعدلات الخصم المستخدمة لهذه التوقعات وتحديد تأثير التغيرات المحتملة على هذه الإفتراضات.

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية

لقد قمنا خلال عملية تدقيقنا بتقييم مدى كفاية تصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة على مراقبة القيمة الدفترية للشهرة. لقد قمنا بشكل مستقل بتحديد وبإختبار تقييمات الإدارة للوحدات المولدة للنقد ضمن المجموعة إستناداً إلى مراجعة التدفقات النقدية المعدّة داخلياً من قبل الإدارة، وكذلك من خلال تفهمنا لهيكل المجموعة. لقد قمنا بإختبار الإفتراضات المستخدمة من قبل الإدارة لتقييم تدني القيمة من خلال إستخدام تقييمات خبراء ضمن فريق التدقيق الخاص بنا لمقارنة معدلات الخصم مع بيانات متوفرة بشكل مستقل وإجراء تحليلات موازية مع تفهمنا للإفتراضات التي تعزز التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة، وكذلك الأداء السابق لقطاع الأعمال. خلال عملية تدقيقنا للإفتراضات، تم فحص عملية إعداد نموذج التدني بحسب إفتراضات الإدارة بالإضافة إلى دقة الإحتساب. لقد قمنا بمناقشة ملاءمة جداول الحساسية المستخدمة من قبل الإدارة خلال عملية تدقيقنا للإفتراضات الرئيسية وتم إعادة إحتساب مدخلات هذه الجداول ومراعاة أية تغييرات.

أيضاً، قمنا بتقييم فيما إذا كانت الإيضاحات المتعلقة بهذا المجال وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

أمور التدقيق الرئيسية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تمتلك إحدى الشركات التابعة للمجموعة شركة الخليج العالمية للحفر منصات حفر ضمن بند عقارات ومصنع ومعدات بلغت قيمتها ٥،٣٢٢مليون ريال قطري وهي تمثل ٨٢٪ من إجمالي موجودات تلك الشركة التابعة.

خلال السنوات السابقة، تدنت أسعار النفط بشكل كبير وتم تعديل بعض العقود مع العملاء لخفض ساعات العمل والمعدلات اليومية لبعض منصات الحفر للمجموعة.

كما هو مطلوب وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦) «تدني قيمة الموجودات»، فإنه يجب على الإدارة أن تجري إختبارات تدني القيمة لتقييم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية لقيمة العقارات والمصنع والمعدات في حال وجود مؤشرات لتدني القيمة.

تم التقييم بإستخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة، وهناك عدد من الأحكام والإفتراضات الرئيسية لتحديد المدخلات إلى هذه النماذج التي شملت ما يلي:

- نمو الإيرادات,
- هوامش التشغيل,
- معدلات الخصم المستخدمة على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة,
- الرجوع الى (ايضاح رقم ٣).

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية

إن تدقيقنا تضمن إجراءات تفصيلية لإختبار تقييم الادارة لتدني القيمة لكل منصة حفر كما المنجزة في نهاية السنة. لقد أشركنا خبرائنا الداخليين لمساعدتنا في:

- تقييم فيما إذا كان نموذج خصم التدفقات النقدية المستخدم من قبل الإدارة للتدفقات النقدية لإحتساب القيمة قيد الإستخدام للمنصات الفردية يتوافق مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) «تدني قيمة الموجودات».
- التحقق من صحة الإفتراضات المستخدمة لإحتساب معدلات الخصم وإعادة احتساب تلك المعدلات.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المستخدمة في النماذج لتحديد فيما إذا كانت معقولة ومدعومة في ظل المناخ الحالي للإقتصاد الكلي والأداء المتوقع في المستقبل للمنصات الفردية.
- تحليل موضوعية الحساسية للإفتراضات الرئيسية.
- مقارنة التدفقات النقدية المتوقعة، بما في ذلك الإفتراضات المتعلقة بمعدلات نمو الإيرادات وهوامش التشغيل، مقابل الأداء التاريخي , الموازنات والمعلومات الخارجية، إن وجدت، لتقييم معقولية توقعات الإدارة.

أيضاً، قمنا بتقييم فيما إذا كانت الإيضاحات المتعلقة بهذا المجال وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

أمور التدقيق الرئيسية

إحدى الشركات التابعة للمجموعة، شركة الكوت للتأمين وإعادة التأمين (ش.م.ق) (الكوت) لديها قطاعين تأمين، يندرجان تحت التأمين الطبي وغير الطبي.

لدى شركة الكوت ثلاثة أنواع رئيسية تتعلق بذمم عقود تأمين دائنة تنشأ خلال الأنشطة الإعتيادية لأعمال التأمين، وهي على النحو التالي:

١. مطالبات تأمين معلّقة بقيمة ٤٦٢،٦ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (إيضاح ٤،١١).

للمطالبات غير الطبية، يتم تقديرها بناءاً على تقارير محكّمين خسائر مرحلية، وللمطالبات التي لا يوجد فيها توصيات بوجود خسارة من قبل محكّمين الخسائر يتم تكوين مخصص مرحلي حسب سياسة المجموعة. للمطالبات الطبية، يتم تحديد المخصص بناءاً على الكشف الشهري التي يقدمه شريك التأمين الطبي للمجموعة.

٢. مطالبات متكبدة وغير مبلّغ عنها (١٤٨،٥ مليون ريال قطري) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (إيضاح ٤،١١):

تم تقدير المطالبات المتكبدة وغير المبلّغ عنها للتأمينات الطبية وغير الطبية بإستخدام إفتراضات إكتوارية وتقييمات داخلية لكفاية الإحتياطيات الموصى بها من قبل مقيم إكتواري مستقل.

٣. يتم تحديد إحتياطي الأقساط غير المكتسبة بقيمة ١٢٦،٥٨ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧(إيضاح ٢٢):

إن إحتياطي الأقساط غير المكتسبة للتأمينات الطبية وغير الطبية، بناءاً على طريقة ٣٦٥/١ أو مدة بوليصة التأمين، أيهما أطول. (يتبع)

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية

لقد قمنا بإجراءات التدقيق التي كانت مزيجاً من استراتيجية الأعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية وإجراءات التدقيق التفصيلية الأخرى التي تتمركز حول المخاطر الهامة، تشمل هذه الإجراءات على سبيل الذكر لا الحصر على ما يلي:

– تقييم ملائمة وتناغم طرق تكوين المخصصات المستخدمة في احتساب تلك المخصصات القائمة لدى المجموعة بما في ذلك حسابية تلك المخصصات والتغيرات في الإفترضات والأحكام الرئيسية

– تقييم تطور المطالبات المعلّقة والمطالبات غير المبلّغ عنها عن طريق إجراء مراجعة الأداء السابق بأثر رجعي للتقديرات والأحكام التي تم إستخدامها من قبل الكوت.

– إشراك خبراء إكتواريين متخصصين لتقييم التقديرات الإكتوارية التي قام بها خبير الإدارة للمطالبات غير المبلّغ عنها لعقود التأمين الطبية وغير الطبية المتعلقة بتعهدات أنشطة إعادة التأمين.

أيضاً، قمنا بتقييم فيما إذا كانت الإيضاحات المتعلقة بهذا المجال وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

إن عملية إحتساب مطالبات التأمين المعلّقة والمطالبات المتكبدة غير المبلّغ عنها وإحتياطي الأقساط غير المكتسبة تخضع لإفتراضات وتقديرات رئيسية تتضمن مستوى من تحاليل الإتجاه التاريخية والبيانات التجريبية والتقنيات القياسية التوقعية الإكتواريه للمطالبات.

أمور التدقيق الرئيسية

لدى المجموعة موجودات مالية متاحة للبيع بلغت ٣٨٧,٣٧ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (إيضاح ٩).

إن تقديرات وتقييمات التدني للموجودات المالية المتاحة للبيع في السوق تتضمن إستخدام أحكام رئيسية.

كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية

لقد تم مراجعة معقولية تقييمات الموجودات المالية المتاحة للبيع عن طريق فحص ما يلي:

– معدلات إعادة التقييم المتوفرة من مصادر السوق الأساسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

– تقييمات الإدارة للتدني المستمر والهام في الموجودات المالية المتاحة للبيع ومؤشرات تدني القيمة المحتملة الأخرى.

أيضاً، قمنا بتقييم فيما إذا كانت الإيضاحات المتعلقة بهذا المجال وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، والتقرير السنوي المتوقع تسليمه لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات، لا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات الخاص بنا.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتناول المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى، حيث نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهرية.

مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إذا تبين لنا بناءاً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، بأن هذه المعلومات تحتوي على أخطاء جوهرية فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. لا يوجد لدينا أي ملاحظات حولها.

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والنظام الأساسي للشركة وأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها، والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة تكون مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الإستمرارية والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن الأمور المتعلقة بإستمرارية المجموعة وإستخدام مبدأ الإستمرار المحاسبي، إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو إيقاف نشاطاتها أو لم يكن لديها حل بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤولية مدقق الحسابات حول البيانات المالية الموحدة

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمّت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو عن خطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءاً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، كما نقوم أيضاً:

بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، من خلال تصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. ان مخاطر عدم إكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الإحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعّدة من قبل الإدارة.
بإستنتاج مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي، وبناءاً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في إستنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمجموعة إلى توقف أعمال المجموعة على أساس مبدأ الإستمرارية.
تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الجهات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإجراء التدقيق للمجموعة. ونحن لا نزال المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول التدقيق.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، بالأمور الأخرى، وبما يخص النطاق المخطط للتدقيق وتوقيته ونتائجه الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري يتبين لنا من خلال تدقيقنا في نظام الرقابة الداخلي.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة ببيان يظهر إمتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي يحتمل الإعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على إستقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة حيثما كان ذلك مناسباً.
من الأمور التي تم التوصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا

حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، أن لا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

بالإضافة الى ذلك، كما هو متطلب في قانون الشركات التجارية القطري، فإننا نفصح عما يلي:

- برأينا أيضاً، إن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البضاعة تم جردها على النحو الواجب.
- كما وقد حصلنا على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
- أيضاً، أن المعلومات المالية المتضمنة في تقرير مجلس الإدارة الموجه إلى الجمعية العامة متفقة مع حسابات وسجلات المجموعة.
- وأنه، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، لم تقع خلال السنة المالية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للشركة على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في أداء المجموعة أو في مركزها المالي الموحد.

في الدوحة - قطر
٧ فبراير ٢٠١٨

عن ديلويت آند توش، فرع قطر

وليد سليم
شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

البيانات المالية الموحدة

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الموجودات		
موجودات غير متداولة		
عقارات ومصنع ومعدات	٧٠٢١٩٠٧٦١	٧,٣٣٨,٨٥٩
شهرة	٣٠٣٠٥٥٩	٣٠٣,٥٥٩
موجودات غير ملموسة	١٠١١٢	٢,٢٢٤
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٣٠٥٨٣	٨٥,٤٦٨
موجودات مالية متاحة للبيع	٣٨٧٠٣٧٠	٣٢١,٩٣٠
إجمالي الموجودات غير المتداولة	٧٠٩١٥٠٣٨٥	٨,٠٥٢,٠٤٠
موجودات متداولة		
مخزون	٢٠٢٠١١٦	٢١٨,٦١٤
مطلوب من أطراف ذات علاقة	٤٦٢٠٨٤١	٣٠٩,٥٣٣
مدينون ومصاريف مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى	٥٠٧٠٠٢٨	٧٢٠,٣٧٧
ذمم عقود تأمين مدينة	١٨٨٠٣٦٠	٢٦٦,٩٩٩
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٢٠١٠٠٢٩	٢١٤,١٤٩
استثمارات قصيرة الأجل	٢٠٠٢٦٣	--
نقد وأرصدة لدى بنوك	٩٣١٠٤٥٤	١,٣٣٥,٧٢٤
إجمالي الموجودات المتداولة	٢٠٥١٣٠٠٩١	٣,٠٦٥,٣٩٦
إجمالي الموجودات	١٠٠٤٢٨٠٤٧٦	١١,١١٧,٤٣٦
حقوق الملكية والمطلوبات		
حقوق الملكية		
رأس المال	١٠٨٥٨٠٤٠٩	١,٨٥٨,٤٠٩
إحتياطي قانوني	٣٥٩٠٤١٠	٣٥٢,٢٩٤
إحتياطي عام	٧٤٠٥١٦	٧٤,٥١٦
إحتياطي تحويل عملات أجنبية	٣٦	١,٣٢٥
إحتياطي القيمة العادلة	(٣٠٦٩٢)	١٢,٢٣٩
أرباح مدورة	١٠٣٨٩٠٨٨٤	١,٤٩٩,٩٨٥
إجمالي حقوق الملكية	٣٠٦٧٨٠٥٦٣	٣,٧٩٨,٧٦٨

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
مطلوبات غير متداوله		
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	٧٦٠٧٥٧	٧٠,٧٩٤
مخصص تكاليف إعادة تهيئة مرافق مستخدمة	٢٥٠٩٥٤	٩٢,٠٨٨
قروض وتسهيلات	٤٠٢٤٧٠٦٦٢	٤,٦٢٩,٨٦٢
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	٤٠٣٥٠٠٣٧٣	٤,٧٩٢,٧٤٤
مطلوبات متداولة		
دائنون وأرصدة تأمين دائنة ومبالغ مستحقة الدفع	١٠٣٥٥٠١٨٢	١,٤٨٣,٠٣٠
مخصص تكاليف إعادة تهيئة مرافق مستخدمة	٤٢٠٨٩٧	--
أرباح مستحقة الدفع	٩٥٠٣٤٦	١٠٠,٢١٠
مطلوب إلى أطراف ذات علاقة	٨٠٣١٢	٢,٧١٢
قروض وتسهيلات	٨٩٧٠٨٠٣	٩٣٩,٩٧٢
إجمالي المطلوبات المتداولة	٢٠٣٩٩٠٥٤٠	٢,٥٢٥,٩٢٤
إجمالي المطلوبات	٦٠٧٤٩٠٩١٣	٧,٣١٨,٦٦٨
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	١٠٠٤٢٨٠٤٧٦	١١,١١٧,٤٣٦

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة في ٧ فبراير ٢٠١٨ من قبل مجلس الادارة وتم توقيعها بالنيابة عنه من قبل:

خالد بن خليفة آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

إبراهيم أحمد المناعي
العضو المنتدب

بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
إيرادات	**٢,٤٨٥,٨٩٧**	٢,٩٨٨,٧٩٨
تكاليف مباشرة	**(٢,٠٣٥,٠٧٣)**	(٢,٤٥٨,٩٦٠)
إجمالي الربح	**٤٥٠,٨٢٤**	٥٢٩,٨٣٨
إيرادات تمويل	**٢٧,٥١٤**	٢٨,٢٦٠
صافي أرباح /(خسائر) من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٤,٢١٩**	٧,٧٣٢
خسائر تدني في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع	**--**	(٢,٧٠١)
إيرادات / (خسائر) أخرى، بالصافي	**١٩,١٩١**	(١٢٢,٢٨٠)
حصة من خسائر شركات مشاريع مشتركة	**--**	(١٩١)
تكاليف تمويل	**(١٧٢,٣٨٩)**	(١٢٥,١٦٣)
مصاريف عمومية وإدارية	**(٢٤٤,٣٧٩)**	(٢٤٨,٥٣٤)
ربح السنة	**٨٤,٩٨٠**	٦٦,٩٦١

بيان الربح أو الخسارة وبنود الدخل الشامل الأخرى الموحد (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
بنود الخسارة الشاملة الأخرى		
بنود من الممكن إعادة إدراجها لاحقاً ضمن الربح أو الخسارة		
موجودات مالية متاحة للبيع:		
صافي خسارة من القيمة العادلة خلال السنة	**(١٥,٩٣١)**	(١١,٦٦٢)
صافي تدني القيمة المحوّلة إلى الربح أو الخسارة	**--**	٢,٧٠١
	(١٥,٩٣١)	(٨,٩٦١)
صافي فروقات تحويل عملات من العمليات الأجنبية	**(١,٢٨٩)**	٤٥٤
بنود الخسارة الشاملة الأخرى خلال السنة	**(١٧,٢٢٠)**	(٨,٥٠٧)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٦٧,٧٦٠**	٥٨,٤٥٤
العائد على السهم		
العائد الأساسي والمخفف للسهم (ريال قطري)	**٠,٤٦**	٠,٣٦

بيانات التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطي عام	إحتياطي تحويل عملات أجنبية	إحتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٤٠,٨٩٣	٧٤,٥١٦	٨٧١	٢١,٢٠٠	١,٦٣١,٩٤٠	٣,٩٢٧,٨٢٩
إجمالي الدخل الشامل للسنة	--	--	--	٤٥٤	(٨,٩٦١)	٦٦,٩٦١	٥٨,٤٥٤
صافي الحركة على الإحتياطي القانوني	--	١١,٤٠١	--	--	--	(١١,٤٠١)	--
توزيعات أرباح معلنة	--	--	--	--	--	(١٨٥,٨٤١)	(١٨٥,٨٤١)
مخصص صندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية	--	--	--	--	--	(١,٦٧٤)	(١,٦٧٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١,٨٥٨,٤٠٩	٣٥٢,٢٩٤	٧٤,٥١٦	١,٣٢٥	١٢,٢٣٩	١,٤٩٩,٩٨٥	٣,٧٩٨,٧٦٨
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	١٨٥٨٠٤٠٩	٣٥٢٠٢٩٤	٧٤٠٥١٦	١٠٣٢٥	١٢٠٢٣٩	١٠٤٩٩٠٩٨٥	٣٠٧٩٨٠٧٦٨
إجمالي الدخل الشامل للسنة	--	--	--	(١٠٢٨٩)	(١٥٠٩٣١)	٨٤٠٩٨٠	٦٧٠٧٦٠
صافي الحركة على الإحتياطي القانوني	--	٧٠١١٦	--	--	--	(٧٠١١٦)	--
توزيعات أرباح معلنة	--	--	--	--	--	(١٨٥٠٨٤١)	(١٨٥٠٨٤١)
مخصص صندوق دعم الأنشطة الإجتماعية والرياضية	--	--	--	--	--	(٢٠١٢٤)	(٢٠١٢٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١٨٥٨٠٤٠٩	٣٥٩٠٤١٠	٧٤٠٥١٦	٣٦	(٣٠٦٩٢)	١٠٣٨٩٠٨٨٤	٣٠٦٧٨٠٥٦٣

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
الأنشطة التشغيلية		
ربح السنة	٨٤٠٩٨٠	٦٦,٩٦١
تعديلات:		
إستهلاك	٤٩٨٠١٩٧	٥٧٦,٨٨٣
(ربح)/خسارة من إستبعاد وشطب عقارات ومصنع ومعدات	(٢٠٥٦٧)	١٣٣,٧١١
تكاليف تمويل	١٧٢٠٣٨٨	١٢٥,١٦٣
إيرادات تمويل	(٢٧٠٥١٤)	(٢٨,٢٦٠)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١٦٠٤٠٦	١٨,٩٦١
مخصص بضاعة بطيئة الحركة ومتقادمة	٧٠٧٠٥	١٤,٢٥٤
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها، بالصافي	١٦٠٨٢٣	٥٨٧
مخصص الديون الاخرى، بالصافي	٧٠١٦٢	--
صافي أرباح من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	(٤٠٢١٩)	(٧,٧٣٢)
مخصص تكاليف إعادة تهيئة مرافق مستخدمة	١٨٠٧٤٣	٦,٦٢٨
عكس مخصص تكاليف إعادة تهيئة مرافق مستخدمة	(٤١٠٩٨٠)	--

بيان التدفقات النقدية الموحد (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
(٣,٧٠٢)	(٣,٩٦٢)
--	٢,٧٠١
١,١١٢	١,١١٢
(١,٢٨٩)	٤٥٤
--	٥٣
٧٤٢,٢٤٥	٩٠٧,٥١٤
٨٠,٧٩٣	(١٠,٨٨٤)
١١٤,٦٩٥	٤٧٠,٦٨٢
(١٢٤,٣٧٢)	(٣٩٥,٦٠١)
٧٤١,٣٦١	٩٧١,٧١١
(١٠,٤٤٣)	(٢٢,٧٩٨)
٧٣٠,٩١٨	٩٤٨,٩١٣

صافي ربح من إستبعاد موجودات مالية متاحة للبيع
خسائر تدني في قيمة موجودات مالية متاحة للبيع
إطفاء موجودات غير ملموسة
تغير في إحتياطي تحويل عملات أجنبية
إطفاء دفعات موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

التغيرات في رأس المال العامل:
مخزون
مدينون ومطلوب من أطراف ذات علاقة وذمم عقود تأمين مدينة
ومصاريف مدفوعة مقدماً وأرصدة مدينة أخرى
دائنون ومطلوب إلى أطراف ذات علاقة وأرصدة تأمين دائنة ومبالغ
مستحقة الدفع
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية

بيان التدفقات النقدية الموحد (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
١٨٧,٠٤١	٧٣,٢٧٦
٢٧,٥١٤	٢٨,٢٦٠
(٣٨٠,٧٠١)	(٦٩٣,٢٩٥)
(١٦٥,٨٥٩)	(٨٨,٤٨٧)
٢٠٠,٢٩٣	(٧٥,٣٥٨)
(٢٠,٢٦٣)	--
٤,٨٦٤	٣,٩٠٥
٤,١٧٠	٧,٩٧٠
(١٤٢,٥٦٨)	(٧٤٣,٧٢٩)
٦٢٩,٨٤٠	١,٨٣٨,٢٠٠
(١,٠٥٤,٢١٠)	(١,٤٢٥,٤١١)
(١٩٠,٧٠٥)	(١٨٩,٧٤٦)
(١٧٢,٣٨٨)	(١٢٥,١٦٣)
(٧٨٧,٤٦٣)	٩٧,٨٨٠
(١٩٩,١١٣)	٣٠٣,٠٦٤
٦٩٧,٥٤٤	٣٩٤,٤٨٠
٤٩٨,٤٣١	٦٩٧,٥٤٤

الأنشطة الإستثمارية
متحصل من إستبعاد موجودات مالية متاحة للبيع
إيرادات تمويل
شراء عقارات ومصنع ومعدات
شراء موجودات مالية متاحة للبيع
ودائع لأجل تستحق بعد أكثر من ثلاثة أشهر
ودائع لأجل تستحق بعد أكثر ١٨٠ يوم
أرصدة لدى بنوك– محتجزة لغاية توزيعات أرباح
متحصل من بيع عقارات ومصنع ومعدات
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية

الأنشطة التمويلية
متحصل من قروض وتسهيلات
سداد قروض وتسهيلات
أرباح مدفوعة
مصاريف تمويل مدفوعة
صافي النقد الناتج من/ (المستخدم في) الأنشطة التمويلية

(النقص) /الزيادة في النقد وشبه النقد
النقد وشبه النقد في بداية السنة
النقد وشبه النقد في نهاية السنة